

دراسة تحليلية لتطور سعر صرف الليرة خلال الأزمة الحرب على سورية

د. هيثم أحمد عيسى *

راقي بديع حبيب **

(تاريخ الإيداع ٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ . قُبل للنشر في ٢٤ / ٢ / ٢٠٢١)

□ ملخص □

هدف هذا البحث إلى دراسة سعر صرف الليرة السورية خلال مراحل تطورها النقدي، وذلك وفقاً لأسس علمية حيث يقوم الباحث باستقراء تاريخ الليرة السورية قبل الأزمة/الحرب على سورية وبعدها، والوقوف على اهم القرارات المتبعة من قبل المصرف المركزي بهدف تحليلها والاستفادة منها في الوصول إلى اقتراحات تساعد في المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة بما ينعكس على واقع الاقتصاد السوري بشكلٍ إيجابي في مرحلة إعادة الإعمار . توصلت الدراسة إلى أن أبرز أسباب انخفاض سعر الصرف يعود إلى انخفاض الكتلة السلعية بالنسبة للمعروض النقدي، والمضاربات على الليرة السورية وانخفاض موارد القطع الأجنبي وقلة التوسع بالإنفاق الحكومي الحقيقي بالإضافة إلى عدم تفعيل بعض أدوات السياسة النقدية التي من شأنها تحسين سعر صرف الليرة وضبط معدلات التضخم .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التضخم، الكتلة السلعية، الكتلة النقدية M2.

* أستاذ- كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - سورية.
** طالب دكتوراه- قسم اقتصاد مالي ونقدي- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق، سورية.

An analytical study of the evolution of the lira exchange rate during the crisis/war on Syria

Dr. Haitham Issa*
Raqi Badi Habib**

(Received 7 / 12 / 2020 . Accepted 24 / 2 / 2021)

□ ABSTRACT □

The aim of this research is to study the exchange rate of the Syrian pound during its stages of monetary development, according to scientific foundations as it extrapolates the history of the Syrian pound before the crisis/war on Syria and after it, and to determine the most important decisions followed by the central bank in order to analyze it and benefit from it in reaching suggestions that help In maintaining the stability of the exchange rate of the lira, in a way that reflects positively on the reality of the Syrian economy in the reconstruction phase.

The study found that the main reasons for the decrease in the exchange rate are due to the decrease in the commodity mass in relation to the money supply, speculation on the Syrian pound, a decrease in foreign exchange resources and the lack of expansion in real government spending, in addition to the lack of activation of some monetary policy tools that would improve the exchange rate of the lira and control inflation rates.

Key words: exchange rate, inflation, commodity block, M2 Money supply.

*Professor- Faculty of Economics -Damascus University-Syria.

**PhD student- Faculty of Economics- Damascus University- Syria.

المقدمة:

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملات مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءً عليها حساب القيمة التبادلية للعمليات المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول.

يعتبر سعر الصرف عنصراً مؤثراً في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويلعب دوراً هاماً على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير والاستيراد والاستثمار وغيرها، وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم... الخ.

ولقد أظهرت الأنظمة النقدية عبر المراحل التي مرت بها ابتداءً بنظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف وانتهاءً بنظام الصرف الموعوم الدور الهام الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على المتغيرات الاقتصادية. وهذا بدوره يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية تحقيق الاستقرار في سعر الصرف لخدمة الأهداف الاقتصادية للدولة.

الدراسات السابقة:

1- علي، فؤاد محمد. (2009). "سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف أثبتت فعاليتها في الماضي في ضبط معدلات التضخم حيث كان لسعر الصرف ارتباط قوي بالتضخم. وان إتباع سياسة تخفيض سعر صرف الليرة السورية لم تحقق الغاية المرجوة منها خلال العقدين الأخيرين، ولم تسهم في نمو الصادرات السورية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي. كما توصلت إلى أن توحيد سعر صرف الليرة السورية هو عامل قوة لليرة السورية ويعزز ثقة المتعاملين بها. وان سياسة ربط الليرة السورية بسلة عملات تعكس هيكلية التجارة الخارجية وتساعد في تحديد القيمة الفعلية لليرة السورية وتمثل الخيار الأمثل للسياسة النقدية في ظل ضعف المؤشرات الاقتصادية الراهنة في ذلك الوقت.

2- فضلية، عابد، عابد، سينان. (2015). أثر السياسات النقدية على القيمة الشرائية لليرة السورية (2001-2013)، إعداد الدكتور عابد فضليه، سينان عابد، مجلة جامعة تشرين، المجلد 37، العدد 5.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر السياسات النقدية المتبعة من قبل مصرف سورية المركزي على القيمة الشرائية لليرة السورية وذلك من خلال قراءة واقع الاقتصاد السوري والاجراءات المقابلة لهذا الواقع من قبل المصرف المركزي.

توصلت الدراسة إلى أن السياسات والإجراءات لم تكن بالمستوى المطلوب، فقد اقتصر على أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية تمثلت بسعر الصرف، ولم تعمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار والعملة الوطنية.

3- حساني، عبد الرزاق. (2015). تطور سعر صرف الليرة السورية وعلاقته بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأزمة الراهنة، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد الثاني.

هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين التضخم وسعر صرف الليرة السورية خلال سنوات الأزمة، واستخدم الباحث منهجية وصفية تحليلية لدراسة العلاقة بين المؤشرين.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الجانب نتجة من متغير سعر الصرف إلى مؤشر أسعار المستهلكين في الأجل الطويل. كما بينت أن التغيرات في سعر الصرف من المحتمل أن تفسر 46.2% من التغيرات

في معدل التضخم في الأجل الطويل، إضافةً لذلك خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية في الأجل القصير بين المتغيرين.

الجديد الذي يقدمه البحث:

تشابه الدراسة مع الدراسات السابقة بتحليلها لواقع سعر الصرف في سورية خلال فترة الحرب، وتتميز عنها بمحاولتها من خلال الدراسة التحليلية الوصول إلى حلول تساهم في رفع القوة الشرائية لليرة السورية في المدى القريب وتحفيز الاقتصاد الوطني والسيطرة على معدلات التضخم وبالتالي الاستقرار في مستويات الأسعار.

مشكلة البحث:

إنّ الانهيار في سعر صرف الليرة خلال فترة الحرب على سورية انعكست سلباً على المجتمع نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية وتكمن المشكلة في الإجابة على التساؤل التالي:

ما هو أفضل سيناريو لسعر يمكن اتباعه بحيث يضمن المحافظة على القوة الشرائية لليرة، ويضمن تحفيز النمو الاقتصادي الحقيقي في مرحلة إعادة الأعمار؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من الواقع الراهن الذي يمثل سعر الصرف فيه مؤشراً اقتصادياً وسياسياً تعكس قيمته مقدرة الدولة السورية على الوقوف بوجه المؤامرة عليها. حيث أنّ سعر الصرف حساس بشكل كبير تجاه الأزمات وإنّ لقيمتها انعكاسات مباشرة على ظروف الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يهدف البحث إلى:

- تحليل جانب العرض والطلب من القطع الأجنبي
- تحليل تطور الليرة السورية خلال الأزمة/الحرب على سورية
- إيجاد حلول تساعد في تعافي الليرة واستقرارها وزيادة معدل النمو في الاقتصاد الحقيقي

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها: إن تحليل تطور الليرة السورية يساعد في فهم مواطن الخلل ويساعد في استعادة الليرة لاستقرارها قبل الأزمة.

وتتفرع عن هذه الفرضية:

- إنّ تفعيل سعر الفائدة بشكل مدروس من شأنه أن يدعم الليرة ويحفز الاقتصاد الحقيقي
- إنّ غياب التوازن بين الكتلة المادية (السلع والخدمات) والكتلة النقدية أدى إلى تضخم نقدي انعكس في ارتفاع الأسعار المستمر.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الاستنباطي من خلال التعرف على الأدبيات الاقتصادية لسعر الصرف، والمنهج الاستقرائي من خلال جمع البيانات من المصادر الرسمية بهدف التحليل في إطار هذا المنهج.

الإطار الزمني للدراسة: شملت فترة الدراسة منذ بداية الحرب على سورية حتى عام ٢٠١٧.

أدبيات البحث:

1- تطور نظام سعر الصرف في سورية:

اتبعت السلطات النقدية منذ عام 1947 وحتى وقتنا الحاضر عدة أنظمة لسعر صرف الليرة السورية وذلك بحسب الرغبة في النزوع نحو حرية الصرف أو الرقابة عليه. فقد قامت السلطات النقدية بإتباع نظام سعر الصرف الثابت المرتكز على الذهب والدولار الأمريكي من خلال الانضمام إلى اتفاقية بريتون وودز في عام 1947 وكان من أهم العوامل وراء الانضمام لهذه الاتفاقية^٥:

- تكريس الاستقلال النقدي للقطر وإلغاء فكرة الربط بالفرنك الفرنسي مرة أخرى.
- رغبة الإدارة الاقتصادية باستقرار أسعار الصرف.
- الاستفادة من قروض النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لإصلاح ميزان المدفوعات.

كانت قيمة الليرة في تاريخ الانضمام 1 ل.س = 405.512 ملغ ذهب = 45.6 سنت أمريكي. وهذا يعني أن: 1 دولار = 219.148 قرش سوري. وعلى الرغم من ذلك اقتصر تطبيق السعر الرسمي من قبل الدولة على بعض الاحتياجات فقط خلال الفترة (1949-1952)، ويعود ذلك إلى ندرة القطع الأجنبي من جهة، وظهور سوق حرة للقطع وتباينها مع السعر الرسمي بشكل كبير من جهة أخرى حيث وصل سعر الصرف إلى 342 قرشاً للدولار في السوق الحرة. وفي عام 1953 قام مكتب القطع بعد توليه لمهامه بإتباع سياسة تهدف إلى توحيد سعر الصرف عن طريق التدخل في سوق الصرف بائعاً ومشترياً، وبسبب ضعف الإمكانيات لديه عاد ليفرق بين العمليات المالية التي نجم عنها سعر الصرف الحر، والعمليات التجارية التي نجم عنها سعر الصرف لقطع التصدير واستمر ذلك حتى عام 1961، حيث تم إتباع نظام الرقابة على النقد وتوحيد سعر قطع التصدير والقطع الحر ب (360-370) شراء ومبيع، والذي استمر حتى 1964 حيث تم إحداث السوق الموازية للقطع التي استمرت إلى أوائل 1974^٦.

بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز في أوائل السبعينيات وقيام بعض الدول ذات العملات الرئيسية بتعويم عملاتها مقابل الدولار وفقدان الذهب لدوره الرسمي تم ربط الليرة السورية بالدولار فقط، وكان الهدف من ذلك تجميع احتياطات من العملات الأجنبية من أجل توظيفها في القطاعات الاقتصادية حيث خُدد سعر الصرف ب 3.95 ل.س منذ عام 1968 وحتى عام 1981. تباينت السياسات خلال هذه الفترة من حيث اعتمادها أحياناً على تعدد أسعار الصرف وأحياناً على صرف موحد. وبعد عام 1981 قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة تعدد أسعار الصرف من أجل تحقيق الأهداف الآتية^٧:

- الحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية.
 - اعتماد سعر خاص بدولار التصدير من أجل تشجيع التصدير.
 - تمويل المستوردات للقطاع العام.
 - تخفيض تكاليف الصناعة الوطنية ورفع قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.
 - توفير القطع الأجنبي لتمويل المستوردات.
- فعلياً، استخدمت السلطات النقدية في تلك الفترة عدة أسعار الصرف بينها الجدول الآتي:

^٥ حامد، صلاح الدين، (١٩٩٦)، "سياسة أسعار الصرف في سورية منذ عام ١٩٨١"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ص ١٣-٤١.
^٦ الصادق علي توفيق وآخرون (١٩٩٧)، "سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠-٢٠٢.
^٧ كنعان، علي، "النظام النقدي والمصرفي في سورية"، دار الرضا، دمشق، ص ٩٧-١٨٦.

(جدول 1: أسعار الصرف المعتمدة منذ عام 1981)

| التفاصيل | سعر الصرف |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| قيمه (11.2 ل.س، 11.25 ل.س) وتمّ إعلانه من قبل السلطات في عام 1988 نتيجة الفروقات المتزايدة بين سعر الصرف الرسمي القديم (3.90 ل.س-3.95 ل.س) وسعر الصرف الفعلي. | السعر الرسمي |
| ويتراوح بين 55-60 ل.س | دولار التصدير |
| قيمه (40 ل.س، 42 ل.س) شراء ومبيع وبدأ العمل به في 1990/7/15 بغية توحيد سعر الصرف | السوق المجاور |
| له عدة أسعار (42 ل.س، 23 ل.س) بحسب السلع | الدولار الجمركي |
| ويساوي 45.5 ل.س | القطاع العام والحسابات الحكومية |
| (22 ل.س، 20 ل.س) وتمّ العمل به منذ عام 1986 وكان الهدف منه تشجيع تحويلات العاملين السوريين خارج سورية وزيادة الموارد السياحية، واعتبر بحكم الملغى في حزيران 1994 حيث تمّ تحويل المعاملات الخاصة بها إلى سوق الصرف المجاور. | سعر الصرف التشجيعي |
| تمّ العمل به لأول مرة في أيار 1982 عند سعر صرف 5.8 ل.س ووصل إلى 10 ل.س في آذار 1986 وألغى في أوائل 1988. | سعر الصرف السياحي |
| أحدث للمرة الأولى في عام 1964 عند سعر صرف 431.18 قرشاً سورياً وحتى عام 1973 حيث بلغ 431 قرشاً سورياً، ونتيجة تراجع قيمة الليرة السورية في أسواق الدول المجاورة في أوائل الثمانينات عادت السلطات النقدية إلى إحداث سوق موازية للمرة الثانية في نيسان 1981 عند سعر صرف 6.32 ل.س وتحسن (انخفض) إلى 5.425 ل.س في آب 1981 واستمر ثابتاً إلى أن ألغى في عام 1988/1/1. | سعر الصرف الموازي |

المصدر: راقي بديع حبيب، (2015). دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، ص34.

تجدر الإشارة إلى أن إتباع سياسة تعدد أسعار الصرف كانت مرحلة مؤقتة بحسب اتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة والهدف الرئيس منها إصلاح نظام الصرف الثابت، وكان من شأنها إعادة الاستقرار إلى سعر صرف الليرة السورية وتشجيع تدفقات الموارد غير المنظورة^٨. ولكنها أدت من ناحية أخرى إلى خلل في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث حفزت الاستثمار في القطاعات الخدمية والتجارية الرابحة على حساب الاستثمارات الصناعية^٩.

^٨الصادق علي توفيق وآخرون. (١٩٩٧)، "سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

^٩عدير، هيفاء عدير، (٢٠١٠)، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص ٢٩٦.

خلال الفترة (1995-2001) بلغ متوسط سعر صرف الليرة مقابل الدولار 50.78 ل.س وقد بقي سعر صرف الليرة ثابت نسبياً خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها^{١٠}:

- تطور الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي أدى إلى زيادة الثقة في الليرة السورية.
- إصدار قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 الذي أسهم في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية.
- ارتفاع حصيلة القطع الناجم عن زيادة الموارد السياحية.
- تحسّن وضع الحساب الجاري وتحقيقه لفوائض مهمة.
- إتباع سياسة نقدية تحقق التوازن الاقتصادي وخاصة في مجال التحكم بالمعروض النقدي، ومتابعة سياسة توحيد أسعار الصرف.

خلال فترة (2002-2005) انخفض متوسط سعر صرف الليرة السورية إلى 52.46 للدولار وقد بلغ سعر الصرف 54 ل.س للدولار في عام 2005 ومن أسباب هذا الانخفاض المتواصل في قيمة الليرة تجاه الدولار ما يأتي^{١١}:

- تأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية وزيادة الإقبال على تبديل الليرة السورية بالدولار الأمريكي من قبل المضاربين والسماسرة وانخفاض أعداد القادمين بسبب الظروف السياسية والأحداث العالمية عقب اغتيال الحريري والضغوطات الدولية على سورية.
- عدم قيام المصارف بتلبية الطلب المتزايد على الدولار، وزيادة الاستيراد وخاصة للمصارف الخاصة والناجمة عن زيادة الانفتاح الاقتصادي.
- شراء الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية من المصرف التجاري للعمليات غير التجارية مقابل القيام بعمليات بيع في حدود ضيقة.

في نهاية عام 2005 شهدت الليرة السورية اضطراباً كبيراً وعدم استقرار حيث وصل سعر صرفها إلى 60 ليرة للدولار مما حدا بمصرف سورية المركزي إلى تبني نظام سعر صرف يضمن إدارة فعّالة لسعر صرف حقيقي ومستقر عن طريق فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات تماثل في أوزانها "وحدة حقوق السحب الخاصة SDR" بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (3424) تاريخ 2007/8/15، بالإضافة إلى اتخاذ مجلس النقد والتسليف القرار رقم (197) تاريخ 2006/4/25 وتعديلاته الذي ينصّ على وجوب اعتماد المصارف التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي.

وفي خطوة هامة نحو الانتقال إلى استخدام نظام سعر صرف يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري، تمّ في مطلع عام 2007 العمل بسعر صرف موحد بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (5787) تاريخ 2006/12/20، بعد أن كان هناك ثلاثة أسعار للصرف، سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية، وسعر صرف الدولة والقطاع العام، وسعر الصرف في السوق الموازية. تشير عدة دراسات إلى إيجابيات هذا التوحيد ومنها^{١٢}:

- تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية بسبب توفر المنافسة والشفافية في تقييم الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين.
- تسهيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف والإنتاج وبالتالي يصبح أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الملائمة.

^{١٠} المرجع السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

^{١١} إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، إعداد قسم البحوث، مجلة الاقتصاد والنقل، (٢٠٠٦)، كانون الثاني، ص ٨٨.

^{١٢} غدير، هيفاء غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها الترموي في الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

- تأمين بيع العملات الأجنبية للجهاز المصرفي بدلاً من بيعها في الأسواق غير النظامية وبالتالي تحصل المصارف على العمولة الناجمة عن بيع القطع الأجنبي.

استقر سعر الصرف خلال هذه الفترة حتى بداية نشوب الحرب على سورية أوائل ٢٠١١، فقد تأثرت مختلف جوانب الحياة ومنها الاقتصاد عامة والقطاع المالي والنقدي خاصة. كما هو متوقع، اضطر مصرف سورية المركزي إلى العودة إلى التدخل في سوق الصرف ليحد من الآثار السلبية لمفاعيل الأزمة الحرب التقلبات التي على الليرة وسعرها تجاه العملات الأجنبية فقام بمجموعة من الإجراءات لعل من أهمها تنظيم سوق القطع الأجنبي.

أصبحت سياسة سعر الصرف خلال الأزمة الراهنة التي تشهدها سورية منذ عام 2011 محور ومركز السياسة النقدية تحاول من خلالها السلطات النقدية الحكومية الحد من التقلبات في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، ومنع المضاربات عليها في ضوء آلية العرض والطلب على القطع الأجنبي بطريقة توازن بين قوى السوق، وتحافظ على مستوى الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية من خلال تنظيم وإدارة سوق القطع وتشديد عمليات الرقابة، ولتحقيق هذا الهدف تم اتخاذ التدابير الآتية:

أ. التدخل المباشر في سوق القطع الأجنبي:

يتم التدخل في سوق القطع الأجنبي عبر بيع القطع الأجنبي في السوق المحلية للمصارف ولشركات الصرافة بشكل يؤدي إلى مستوى مقبول من التوازن بين قوى العرض والطلب في السوق من جهة، والحفاظ على مستوى آمن من الاحتياطات الرسمية، وكذلك الحد من عمليات المضاربة والتوقعات الوهمية لسعر صرف الليرة السورية. عملياً، استند المصرف المركزي في تدخله على حقيقة مفادها أن استقرار سعر الصرف لليرة في المدى القصير يعتمد على قدرة المصرف المركزي بتمويل فائض الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف المحلي، تبعاً لذلك أصدر القرار رقم 549 /ل تاريخ 20/10/2011 القاضي ببيع القطع الأجنبي على شكل شرائح إلى مؤسسات الصرافة المرخصة عبر مزادات علنية^{١٣}.

فعلياً، بلغ حجم إجمالي مبالغ القطع الأجنبي المباعة على نحو مباشر من مصرف سورية المركزي لكل من المصارف وشركات الصرافة خلال عام 2015 ما يعادل 1226 مليون دولار أمريكي^{١٤}.

استطاع أيضاً مصرف سورية المركزي استخدام آليات جديدة تساهم في تأمين مصدر مستمر للقطع الأجنبي مثل (حصيلة الحوالات، وإلزام المصدرين بتنظيم تعهد بإعادة قطع التصدير للبضائع المراد تصديرها) التي أسهمت بدورها في تجاوز الصعوبات الناجمة عن انخفاض موارد القطع الأجنبي اللازم للحفاظ على استقرار سعر الصرف ولاستمرار النشاط الاقتصادي.

ب. تنظيم سوق القطع الأجنبي:

يعتمد تنظيم سوق القطع الأجنبي على وضع ضوابط للأنشطة التي تتم في هذا السوق مثل عمليات البيع والشراء للأفراد والمؤسسات للأغراض التجارية وغير التجارية، وتنفيذ الحوالات لدى المصارف وشركات الصرافة مع السماح لها بالاحتفاظ بـ 40% من حصيلة الحوالات الواردة والمسلمة لأغراض تمويل المستوردات^{١٥}، وإعادة ضبط وتنظيم عمليات الاستيراد وتمويلها للمواد والسلع بحسب أولويتها وضرورتها للاقتصاد الوطني، مع تشديد الرقابة

^{١٣} http://archive.thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName=44399292620120128213112

^{١٤} مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير أعمال مصرف سورية المركزي، ٢٠١٥، ص ٧.

^{١٥} المرجع السابق، ص ٧.

والمتابعة على تدفق السلع بما يضمن توجيه القطع الأجنبي المباع نحو الاستيراد الذي يدعم العرض السلعي والحدّ من العمليات الوهمية التي تستهدف الاستفادة من القطع الأجنبي المباع لأغراض التدخل في المضاربة على سعر الصرف. ت. الرقابة المشددة على الأطراف المشاركة في السوق:

يتم ذلك عبر الإجراءات التدخلية والرقابية لمصرف سورية المركزي، بالإضافة إلى دور مؤازر من هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تضمنت هذه الإجراءات^{١٦}:

1. مراقبة تنفيذ التعليمات الرقابية الصادرة عن مصرف سورية المركزي التي تتعلق بالمؤسسات وشركات الصرافة والمصارف المسموح لها التعامل بالقطع الأجنبي، وضبط المخالفات المتعلقة بالتعامل بالقطع، والوقوف عند حالات التجاوز، والتعامل معها بشكل فوري.

2. إحداث ضابطة عدلية متخصصة مهمتها تنفيذ أحكام المرسوم التشريعي رقم 54/ تاريخ 2013/8/4 الذي منع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوعٍ من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية، بغية الحفاظ على الليرة السورية والحدّ من تدهور قيمتها في ظل ضغوط الأزمة الراهنة.

3. إصدار التشريعات والقرارات والتعليمات النازمة لعملية تدخل مصرف سورية المركزي في سوق القطع الأجنبي وكافة المواضيع ذات الصلة وأهمها القرارات المتعلقة بنشرات أسعار الصرف، وتوزيعها على الجهات العامة والخاصة المعنية.

ينتقل البحث بعد دراسة تطور نظام سعر الصرف إلى التحليل الأساسي المتمثل بتحليل جانبي العرض والطلب على القطع الأجنبي، والتحليل الفني الذي يعتمد على بيانات الأسعار التاريخية وذلك بهدف توقع الاتجاه المستقبلي لسعر الصرف.

2- تحليل جانبي العرض والطلب للقطع الأجنبي خلال الأزمة في سورية (التحليل الأساسي):

يعتمد تحليل جانب العرض والطلب للقطع الأجنبي على مكونات كلٍ منهما وذلك بهدف تحديد الاتجاهات المستقبلية لتسعير الصرف مقابل الدولار الأمريكي، ويبين الجدول التالي هذه المكونات:
(جدول 2: مكونات جانب العرض والطلب على القطع الأجنبي)

| مكونات جانب العرض للقطع الأجنبي (الموارد) | مكونات جانب الطلب على القطع الأجنبي (الاستخدامات) |
|--------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١. حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. | ١. تمويل لعمليات التجارة المتمثلة بالمستوردات. |
| ٢. تحويلات رأس المال من خارج البلاد والناجمة عن الاستثمار الأجنبي. | ٢. تمويل بعض العمليات غير التجارية (دفع البديل النقدي للمكلفين بخدمة العلم، رسم تجديد جوازات السفر للمغتربين،...). |
| ٣. واردات القطع الأجنبي من قطاع السياحة. | ٣. الحوالات إلى الخارج (التحويلات التي تتم لأغراض الدراسة والطبابة في الخارج). |
| ٤. حصيلة الحوالات الخارجية الرسمية وغير الرسمية. | ٤. الطلب على العملات الأجنبية خاصة في ظروف الأزمات. |
| ٥. الهبات والمنح والقروض الخارجية. | ٥. تمويل العمليات التجارية التي تتم خارج القنوات النظامية كالموبايلات والدخان وغيره... |

^{١٦} التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي لعام ٢٠١٤، ص ١٩.

٦. الشراء من السوق الداخلية. ٦. استخدام الدولار لتنفيذ بعض المعاملات التجارية (العقارات) وتسمى بدولة الاقتصاد ولا زالت هذه الظاهرة في حدودها الدنيا.

المصدر: تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ص ٣٥-٣٦.

وفيما يلي تحليل مختصر لبنود الجدول رقم (2):

أ. تحليل عناصر جانب العرض:

١. يشير الجدول الآتي رقم (3) إلى تطور الصادرات السورية خلال فترة الحرب على سورية حتى عام

2017.

(جدول 3: تطور الصادرات السورية خلال الفترة (2011-2017))

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---------------------------|----------|---------|----------|----------|----------|----------|----------|
| سعر الصرف للصادرات | 48.5 | 64.42 | 109.7 | 193.16 | 268.4 | 457.77 | 504.17 |
| قيمة الصادرات (مليون ل.س) | 505107 | 196452 | 174933.5 | 175794.8 | 210064.9 | 328518.9 | 351018.2 |
| قيمة الصادرات مليون دولار | 10414.58 | 3049.55 | 1594.653 | 910.0996 | 782.6562 | 717.6506 | 696 |

المصدر: حسابات الباحث اعتماداً على المجموعات الإحصائية لأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠.

يُلاحظ من الجدول رقم (3) تراجع قيمة الصادرات السورية بشكل كبير خلال الأزمة وذلك بسبب توقف الكثير من المنشآت الاقتصادية عن العمل، نتيجة لعمليات التخريب التي طالت بنية الاقتصاد الوطني فقد انخفضت قيمة الصادرات بالليرة السورية من حوالي 505 مليار ل.س عام 2011 إلى 175 مليار ل.س عام 2013، لترتفع خلال السنوات التالية حتى بلغت 351 مليار ليرة عام 2017 لترتفع عام 2018 إلى 1047 مليار ل.س بمعدل نمو 6.41% عن عام 2017. بالإضافة إلى ذلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد، التي حدت من إمكانية التصدير وتحويل قيمة الصادرات للداخل، الأمر الذي أثر بشكل كبير في موارد القطع الأجنبي، خاصة النفطية منها التي تشكل حصيلة الصادرات، المكوّن الأكبر من تلك الموارد.

فعلياً، انخفضت حصيلة القطع الأجنبي من قطاع التصدير حيث تراجع من 10414.58 مليون دولار عام 2011 إلى 3049 مليون دولار عام 2012 واستمرت بحالة تراجع حتى بلغت 696 مليون دولار عام 2017، أي انخفضت حصيلة الصادرات بمعدل (-93.31%) خلال الفترة (2011-2017).

٢. شبه انعدام واردات القطع الأجنبي من قطاع السياحة والهبات والقروض والمعونات الخارجية، حيث تراجعت إيرادات قطاع السياحة من 8.21 مليار دولار عام 2010 إلى 14 مليون دولار عام 2017^{١٧}، باستثناء خط الائتمان الإيراني، الذي تم السحب منه على شكل سلع وخدمات، وليس قطعاً أجنبياً.

٣. ارتفاع نسبي في حصيلة الحوالات الواردة من الخارج، بسبب ازدياد عدد السوريين المقيمين في الخارج، وزيادة المغتربين لقيم حوالاتهم للقطر، بسبب اعتماد عائلاتهم عليها لتغطية ارتفاع تكاليف المعيشة. فقد بلغت نحو 1.62 مليار دولار عام ٢٠١٦^{١٨}. إضافة لذلك، القرارات المُصدرة من قبل المصرف المركزي قرار رقم (498/لأ) بتاريخ 2015/4/8، قرار رقم (1324/لأ) تاريخ 2015/8/25 المتضمنان آلية بيع كامل حصيلة

^{١٧} ظاهر، جوزيف. الأسباب العميقة لتدهور قيمة الليرة السورية، تقرير مشروع بحثي من <https://bit.ly/3g9yrjl>

^{١٨} البنك الدولي، الحوالات المالية الشخصية المستلمة بالأسعار الحالية للدولار.

الحوالات الخارجية الواردة والمسلمة إلى مصرف سورية المركزي مع إمكانية الاحتفاظ ب 10% تباع بناءً على موافقته.

٤. ارتفاع كبير في حجم الحوالات غير النظامية (تهريب القطع الأجنبي للداخل بهدف تمويل المجموعات المسلحة، وقسم من هذا القطع يجد طريقه بشكل أو بآخر إلى دورة القطع الأجنبي. ويرتبط حجم هذه الحوالات بعلاقة عكسية مع الحالة الأمنية التي تمر بها البلاد، فكلما تحسنت الحالة الأمنية انخفضت قيمة هذه الحوالات، إما بسبب ضبط طرق التهريب، أو توقف إرسال هذه الأموال من المصدر).

مثال: بعد تحرير مدينة المليحة في العام 2014 انخفض سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي بحوالي 10 ليرات، وذلك بسبب فقدان حوالي 5.1 مليون دولار، كانت تضخ من المليحة في سوق القطع يومياً^{١٩}.

٥. تحويلات رأس المال من خارج البلاد: شهدت البلاد خلال فترة الحرب تسرباً كبيراً لرأس المال إلى الخارج، كما أثرت الأزمة اللبنانية عام 2019 في انخفاض التحويلات خاصة بعد أن فرضت البنوك اللبنانية قيوداً صارمة على سحب الدولار والحصول عليه. إضافة لذلك أدت العقوبات الغربية المفروضة على سورية إلى اعتماد رؤوس الأموال على البلاد المجاورة لمواصلة انشطتهم الاقتصادية.

ب. تحليل عناصر جانب الطلب:

١. تمويل المستوردات: يتمثل الطلب الأساسي على القطع الأجنبي في تمويل عمليات الاستيراد التي ارتفعت بشكل كبير نتيجة تراجع الإنتاج المحلي. لاحقاً ازداد الطلب على الدولار من أجل تمويل المستوردات بسبب العودة التدريجية والمتزايدة للمنشآت والمناطق الصناعية للعمل التي تحتاج إلى القطع الأجنبي لتأمين مستلزمات الإنتاج من الخارج أو لإعادة تأهيل منشآتها. يُذكر في هذا المجال أن القرار رقم 477 تاريخ 2/10/2014 المتضمن السماح للقطاع الخاص باستيراد مادة المازوت^{٢٠}، كان أحد العوامل التي أثرت سلباً في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار ما دفع به إلى مستويات وصلت إلى 250 ليرة سورية للدولار الواحد.

٢. تمويل العمليات التي تتم خارج القنوات النظامية كالموبايلات والدخان وعمليات التهريب وغيرها. على الرغم من عدم توافر بيانات رسمية إلا أنها تقدر بنحو 25 مليون دولار يومياً عام 2016^{٢١}. كما تم تسجيل 96 قضية تهريب أموال منظورة أمام القضاء العام عام ٢٠١٨^{٢٢}.

٣. تلبية طلب الأفراد على القطع الأجنبي لغايات التحوط والادخار، ويرتبط هذا الطلب عكساً مع الحالة الأمنية للبلاد.

٤. لتنفيذ بعض الصفقات التجارية التي تتم بالقطع الأجنبي (الدولة). في هذا المجال أصدر المرسوم التشريعي رقم 3 لعام 2020 القاضي بتعديل المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم 54 لعام 2013 المتعلق بمنع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات^{٢٣}.

^{١٩} مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير أعمال مصرف سورية المركزي، ٢٠١٥، ص ٧.

^{٢٠} <https://sana.sy/?p=71275>

^{٢١} <https://b2b-sy.com/news/38152/>

^{٢٢} <https://arabic.rt.com/business/>

^{٢٣} <https://www.sana.sy/?p=1090735>

٥. عمليات تهريب الأموال للخارج، خاصة من السوريين الراغبين، إما في نقل أعمالهم للخارج، أو الراغبين في الهجرة واللجوء، إذ يتم تحويل القطع عن طريق مكاتب صرافة في السوق السوداء إلى لبنان وتركيا وبعض دول أوروبا. فقد ذكرت صحيفة تشرين السورية أنّ نسبة الأموال المهربة إلى الخارج خلال سنوات الحرب بحدود 35 مليار دولار إلى أربع دول فقط.

بالمحصلة، يشير التحليل إلى وجود ثلاث فجوات كالاتي:

أ- فجوة سالبة (عجز) في الحساب الجاري (الميزان التجاري وميزان الخدمات)، نتيجةً لزيادة قيمة المستوردات عن قيمة الصادرات، ويتم تمويل هذه الفجوة عن طريق المصرف المركزي (الاحتياطيات).

ب- فجوة موجبة لدى مؤسسات الصرافة في قيمة التحويلات من وإلى الخارج، حيث إن قيمة الحوالات الواردة من الخارج تزيد بنسبة كبيرة عن الحوالات إلى الخارج، وتستخدم شركات الصرافة جزء من هذه المبالغ في تمويل العمليات التجارية وغير التجارية الخاصة بها.

ت- فجوة سالبة في حساب رأس المال (عجز) حيث قام بعض التجار والصناعيين بنقل استثماراتهم للخارج وتحويل مبالغ كبيرة من القطع الأجنبي للخارج بطرق غير قانونية، في حين أنّ الاستثمار الأجنبي متوقف نهائياً. كما أنّ القروض الخارجية تحولت إلى خطوط ائتمانية، وبالتالي لا يوجد تحويل فعلي للقطع لداخل البلد. ومن المعلوم أن هناك ترابطاً كبيراً بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، فميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس معاملات الدولة من مدفوعات ومتحصلات بالنقد الأجنبي مع الخارج، والفائض فيه يعني أن المتحصلات من النقد الأجنبي تزيد على المدفوعات. والعكس صحيح. وكلما انخفض العرض من النقد الأجنبي عن الطلب، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف المحلي.

ينتقل البحث بعد ذلك إلى التحليل الفني لسعر الصرف من خلال دراسة تطور سعر صرف الليرة خلال الحرب بهدف ايضاح اتجاهاتها ولبیان تغيراتها مقابل الدولار الامريكى.

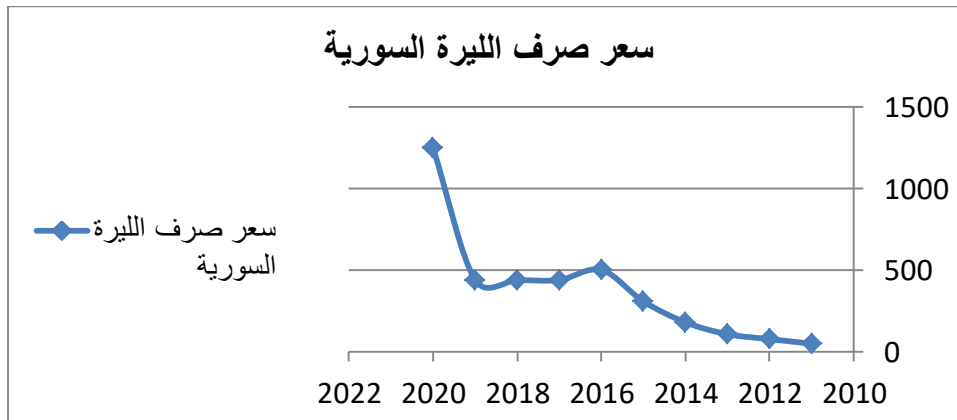
3- تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الحرب على سورية^{٢٤} (التحليل الفني):

شهدت السنوات التي سبقت الأزمة استقراراً في سعر صرف الليرة السورية وقد أسهمت العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية إلى جانب عامل المضاربة والتوقعات المتشائمة في حصول انخفاضات متتالية في سعر صرف الليرة خلال الأزمة الحرب على سورية.

بدايةً، ومع انطلاقة الأحداث في سورية طرأ انخفاض على سعر صرف الليرة السورية ليصل إلى 54.65 ليرة سورية للدولار في نهاية 2011 بالمقارنة مع 47.01 ليرة سورية للدولار بتاريخ 2011/3/1 أي ما يعادل تراجعاً في سعر صرف الليرة السورية بـ 16.25%. تجب الإشارة هنا إلى دور ومساهمة الإجراءات القسرية أحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذلك بعض الدول العربية التي عززت الآثار السلبية الناتجة عن تطورات الأوضاع الأمنية والمضاربة وانخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، وتراجع حجم التدفقات النقدية بالقطع الأجنبي الواردة من الخارج. ساهمت هذه العوامل مجتمعةً باستمرار انخفاض سعر صرف الليرة السورية حيث انخفض من 57.44 ليرة للدولار بداية عام 2012 إلى حوالي 74.76 ليرة للدولار بنهاية عام 2012، أي بنسبة 30.15%. ومن ثم تأثر سعر صرف الليرة بشكل كبير خلال عام 2013 نتيجةً لاستمرار تأثير العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية وتزايد حدة عمليات المضاربة على الليرة، إضافةً للتهديدات الأميركية

^{٢٤} تم الحصول على بيانات أسعار الصرف الرسمية من موقع مصرف سورية المركزي.

والإسرائيلية بتوجيه ضربات عسكرية داخل سورية. بدقة، في شهر تموز 2013 انخفض سعر الصرف بشكل كبير متجاوزاً 105.16 ليرة سورية للدولار للمرة الأولى في تاريخه، ليعود ويستقر خلال الأشهر الأخيرة من عام 2013 وذلك نتيجة مجموعة الإجراءات والتدخلات التي قام بها مصرف سورية المركزي وكذلك تراجع مخاطر تعرض البلاد لضربات عسكرية خارجية. لكن، سرعان ما اتجه سعر الصرف نحو الهبوط حيث انخفض خلال عام 2014 بشكل تدريجي في ظل تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي وتعطل منظومة الإنتاج في العديد من المناطق من 143.6 ليرة للدولار في بداية العام إلى 178.2 ليرة في نهاية عام 2014 وقد تركز الانخفاض في سعر صرف الليرة السورية خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014. بعد ذلك، استمرت وتيرة الانخفاض في سعر صرف الليرة خلال عام 2015 جراء تداعيات الأزمة الحرب على سورية وما رافقها من أحداث كتردي الأوضاع الأمنية واستمرار العمليات العسكرية في العديد من المناطق، وضبابية المشهد المحيط بالوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية، وتمديد العقوبات الاقتصادية الغربية والعربية على سورية وتوسيعها، والتهديد المستمر بشن هجوم عسكري على سورية، إلى جانب الاعتماد على المستوردات لتلبية احتياجات القطر المختلفة في ظل تعطل عجلة الإنتاج والتشغيل، والمضاربة على سعر صرف الليرة السورية، وتراجع موارد الدولة النفطية وغير النفطية إلى درجة كبيرة، واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية وغيرها من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. استمر تراجع سعر صرف الليرة السورية ليصل إلى 306.7 ليرة سورية للدولار الأميركي في نهاية عام 2015. ومن ثم استمرت وتيرة الانخفاض لتصل 500 ليرة سورية للدولار الواحد نهاية عام 2016 لتتخفف بعدها إلى 438 في 27/11/2017. استمر سعر الصرف الرسمي مثبتاً حتى مطلع عام 2020، حيث أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم 592/ل أ تاريخ 2020/03/26 المتضمن اعتماد سعر صرف نشرة المصارف والصرافة الصادرة عن مصرف سورية المركزي (البالغ حالياً 700 ل.س/دولار أمريكي) في جميع تعاملات المصارف ومؤسسات الصرافة بما فيها تسليم الحوالات الخارجية سواء الشخصية التجارية وغير التجارية وحوالات المنظمات الأممية وعمليات بيع القطع الأجنبي النقدي وشراؤه وتمويل المستوردات، باستثناء تمويل المستوردات للسلع الأساسية وفق العقود المبرمة مع كل من السورية للتجارة والمؤسسة العامة للتجارة الخارجية التي تبقى وفق سعر صرف النشرة الرسمية الصادرة عن مصرف سورية المركزي (البالغ حالياً 438 ل.س/دولار أمريكي) بهدف تأمين السلع الضرورية المستوردة^{٢٥}. وفي 17/6/2020 انخفض سعر الصرف الرسمي إلى ١٢٥٠. ويظهر الشكل التالي تطورات سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار خلال فترة الأزمة الحرب.



(شكل 1: تطور سعر صرف الليرة خلال الأزمة)

^{٢٥} <https://www.facebook.com/cb.gov.sy/posts/537661036751799>

المصدر: مصرف سورية المركزي <http://cb.gov.sy>.

أشار التحليل الأساسي والتحليل الفني أعلاه إلى تسجيل سعر الصرف لانخفاضات متتالية خلال سنوات الحرب، ومن غير المتوقع أن يغير اتجاهه في ظل قوى العرض والطلب الحالية وبدون وجود أحداث تؤثر على العوامل الحقيقية وعلى السوق. لذا ينتقل البحث إلى محاولة إيجاد رؤية مستقبلية لسعر الصرف في المدى القريب بهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف وكبح جماح التضخم.

4- أفضل سيناريو لسعر الصرف في المدى القريب:

لإيجاد رؤية مستقبلية لواقع سعر صرف لا بد من المرور على سنوات الأزمة/الحرب على سورية والوقوف على مظاهر الخلل الرئيسية التي قادت إلى ركود تضخمي (انعدام الطلب الفعال المصاحب بارتفاع مستمر في الأسعار) للوصول إلى حلول تدعم الاقتصاد وتساهم في رفع القوة الشرائية لليرة السورية وكبح التضخم. إن أبرز أسباب انخفاض سعر صرف الليرة خلال الأزمة/الحرب على سورية:

١- غياب التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية:

تتمثل أحد أسباب التضخم في غياب التوازن بين الكتلة النقدية المعروضة والكتلة المتاحة من السلع والخدمات، فعند نمو المعروض النقدي بنسبة تفوق المعروض من الكتلة المادية يؤدي إلى التضخم النقدي نتيجة عدم وجود منافذ إنتاجية زائدة قادرة على امتصاص الطلب المتنامي للأفراد والمؤسسات.

يبين الجدول التالي الكتلة المادية من السلع والخدمات والمعروض النقدي خلال سنوات الأزمة/الحرب.

(جدول 4: الفجوة بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية)

| السنوات | المتاح من السلع والخدمات (بالأسعار الجارية) | معدل النمو في الكتلة المادية الجارية % | المتاح من السلع والخدمات (بالأسعار الثابتة) | معدل النمو في الكتلة المادية الثابتة % | العرض النقدي M2 (مليون ل.س) | معدل نمو العرض النقدي M2 % |
|---------|---------------------------------------------|----------------------------------------|---------------------------------------------|----------------------------------------|-----------------------------|----------------------------|
| 2011 | 6000386 | - | 2728366 | - | 1906372 | - |
| 2012 | 5963326 | -0.62 | 2135754 | -21.72 | 1903382 | -0.16 |
| 2013 | 6579827 | 10.34 | 1542178 | -27.79 | 2338816 | 22.88 |
| 2014 | 8456149 | 28.52 | 1516814 | -1.64 | 2659007 | 13.69 |
| 2015 | 10266131 | 21.40 | 1481335 | -2.34 | 3193922 | 20.12 |
| 2016 | 13440987 | 30.93 | 1423229 | -3.92 | 3927196 | 22.96 |
| 2017 | 17630768 | 31.17 | 1495551 | 5.08 | - | - |
| 2018 | 18781250 | 6.53 | 1532338 | 2.46 | - | - |

المصدر: المجموعات الإحصائية (2017-2019).

تركز من خلال الجدول رقم (4) على الملاحظات الآتية:

✓ ارتفاع قيمة الكتلة المتاحة من السلع والخدمات والأسعار الجارية حيث ارتفع معدل النمو السنوي من -0.62% عام 2012 إلى 10.34% عام 2013 واستمر بالارتفاع حتى 28.52% عام

2014 ليتراجع إلى 21.4% عام 2015 ومن ثم عاود الارتفاع ليصل 31.17% عام 2017 ليتراجع إلى 6.53% عام 2018.

✓ شهد معدل النمو في الكتلة المادية من السلع والخدمات والأسعار الثابتة منذ بداية الأزمة/الحرب على سورية حتى عام 2016 معدلات سالبة حيث أثرت الصدمة خلال سنوات الأزمة الأولى فترجع معدل نمو الكتلة السلعية من -21.74% عام 2012 إلى -27.79% عام 2013 لترتفع بعد ذلك إلى -1.64% عام 2014 لتعاود الانخفاض خلال (2015-2016) بمعدل (-2.34، -3.92)% على التوالي. لترتفع عام 2017 إلى 5.08% وتعود للانخفاض إلى 2.46% عام 2018.

✓ ارتفع معدل نمو العرض النقدي M2 من -0.16% عام 2012 إلى 22.96% عام 2016 بمعدل نمو سنوي 21.2%.

✓ حققت الكتلة المادية من السلع والخدمات والأسعار الجارية معدل نمو سنوي 19.18% في عام 2011 عنه في 2010 بالمقابل انخفض معدل النمو السنوي للأسعار الثابتة (-4.36%)^{٢٦}.

✓ من خلال هذه المقارنة نجد أن ارتفاع قيمة الكتلة المادية المتاحة من السلع والخدمات إنما يعود لانخفاض سعر الصرف الذي أدى الى ارتفاع الأسعار.

✓ نلاحظ ارتفاع معدل نمو العرض النقدي بالنسبة الى معدل نمو الكتلة المادية المتاحة بالأسعار الثابتة وهذا يعني إلى وجود فجوة كبيرة بين الكتلة المادية والكتلة النقدية المعروضة وبالتالي وجود فجوة تضخمية كبيرة.

بعد الدراسة التحليلية للجدول السابق نستشرق بعض الحلول فيما يأتي:

❖ التشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على امتصاص جزء من الطلب الفعال، وبالتالي تساهم في الحيلولة دون ارتفاع الأسعار في المدى القريب، إضافة لذلك تؤثر على قيمة العملة إيجابياً لأن قيمة العملة فعلياً ما هي إلا انعكاس لقوة الاقتصاد.

٢- انخفاض موارد القطع الأجنبي:

تبين بعد تحليل جانب العرض والطلب على القطع الأجنبي انخفاض جانب العرض للقطع الأجنبي بسبب انخفاض حصيلة الصادرات من جهة حيث تراجعت من 10414.58 مليون دولار عام 2011 إلى 3049 مليون دولار عام 2012 لتتخفف بعد ذلك إلى 1594.653 مليون دولار عام 2013، استمرت بعد ذلك بالانخفاض إلى 910 مليون دولار عام 2014 ومنه إلى 782.65 مليون دولار عام 2015 لتتخفف إلى 696 مليون دولار عام 2017^{٢٧}، وبالمجمل انخفضت حصيلة الصادرات خلال الفترة (2011-2017) بمعدل

{-93%} = $100 * \frac{696 - 10414}{10414}$ ، وانعدام الواردات من قطاع السياحة والهبات والمعونات الخارجية من جهة ثانية، حيث تراجعت الإيرادات من قطاع السياحة 8.21 مليار دولار عام 2010 إلى 14 مليون دولار عام ٢٠١٧^{٢٨}، إضافة إلى بعض الإجراءات من قبل مصرف سورية المركزي التي أدت إلى انخفاض الاحتياطي من القطع الأجنبي.

^{٢٦} بلغت الكتلة السلعية بالأسعار الجارية لعام 2010 (5034719) مليون ل.س، بالمقابل بلغت بالأسعار الثابتة (2614333) مليون ل.س.

^{٢٧} أرقام الصادرات من المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٨.

^{٢٨} ذا سيريا ريبورت، بيانات النقل والسياحة تؤكد اتجاه نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٧، ١٦ كانون الثاني، ٢٠١٨،

<https://bit.ly/2N250sp>.

- ❖ في هذا المجال يسعى مصرف سورية المركزي في الوقت الحالي لترشيد استخدام موجوداته من القطع الأجنبي وفقاً لحاجة الاقتصاد الوطني.
 - ❖ عملياً، ثبت خلال الحرب على سورية أن الأسعار ارتفعت بمجرد انخفاض سعر الصرف، إلا انه عند ارتفاع سعر الصرف كانت الأسعار تبقى على ماهي وهذا إنما يدل على الاحتكار في السوق وهو يمثل عدو للاقتصاد من الداخل لا يقل عن عدو الخارج بالتالي لابد من إجراءات صارمة بحق المحتكرين.
 - ❖ فعلياً، خلال سنوات الحرب لم يكن الطلب على الدولار حقيقياً، أي بهدف تلبية حاجات الاقتصاد الوطني وإنما بدافع المضاربة والاكنتاز، وفي هذا المجال حقق المرسوم (3) و(4) تحسناً ملحوظاً في التقليل من المضاربات ومنع الدويرة في الاقتصاد الوطني.
- ٣- السياسة النقدية:

فعلياً، تتفرع السياسة النقدية المطبقة من قبل المصرف المركزي إلى:

- ١- سياسة نقدية توسعية (الزيادة في المعروض النقدي): يكون هدف السياسة النقدية تحفيز النمو الاقتصادي وتستخدم لتحقيق ذلك (تخفيض أسعار الفائدة، تخفيض الحد الأدنى من متطلبات احتياطي البنوك المحلية).
- ٢- سياسة نقدية التقييدية (الحد من المعروض النقدي): يتبعها المصرف المركزي بهدف تحقيق ارتفاع في سعر صرف العملة، وضبط التضخم.
- نظرياً، يؤدي خفض سعر الفائدة إلى حصول الأفراد على قروض ميسرة، بالمقابل يحصل المستثمرون على عوائد اقل وهذا يؤدي إلى نقل المستثمر لأمواله إلى دولة فيها سعر فائدة أعلى بالتالي تؤثر على قيمة العملة سلبياً.
- ٢- سياسة نقدية التقييدية (الحد من المعروض النقدي): يتبعها المصرف المركزي بهدف تحقيق ارتفاع في سعر صرف العملة، وضبط التضخم.
- نظرياً، يؤدي رفع أسعار الفائدة إلى جذب رؤوس أموال جديدة إلى الاقتصاد، بالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية أي زيادة القوة الشرائية للعملة.
- من ناحية ثانية يؤدي رفع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكلفة الإقراض بالتالي انخفاض كمية الاقتراض، هذا يقود إلى تقليل الطلب على السلع ومنه السيطرة على التضخم.
- سعر الفائدة: يحدد سعر الفائدة التوازني بما يزيد عن معدل التضخم بنسبة (2-3) % وتوجد علاقة تناسب طردي بين معدل الفائدة والأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي ٢٩.
- فعلياً، بالنظر الى الواقع العملي نلاحظ ان المصرف المركزي اتبع سياسة نقدية توسعية، حيث أن سعر الفائدة عند حدود 10% بينما ارتفع معدل التضخم بشكل كبير بالنسبة إلى هذه النسبة، بالتالي لم يستند المصرف المركزي إلى اعتماد أداة سعر الفائدة كعلاج للسيطرة على التضخم.
- في هذا الإطار نستشرق ما يأتي:
- الدمج بين السياسة النقدية التسييرية والتقييدية كما يأتي:
- ❖ رفع سعر الفائدة المدينة لدى البنوك: يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال والمدخرين وهذا يؤدي إلى زيادة الايداعات من الليرة وبالتالي تحسينها.
- ❖ خفض سعر الفائدة الدائنة لدة البنوك على القروض التشغيلية: هذا يؤدي إلى فتح قنوات جديدة للإنتاج وبالتالي تحريك الإنتاج.

٤- السياسة المالية: نظرياً، تعتبر السياسة المالية ممثلة بالإنفاق الحكومي وسيلة بارزة لمعالجة الركود، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي يحفز الاقتصاد من خلال توجيهه إلى مشاريع محددة، مثل بناء وتطوير البنية التحتية لخلق فرص، أو من خلال توظيف الموظفين. بهذه الطريقة يتحفز الطلب الفعال، بالتالي تدور عجلة الإنتاج وتحسن معدلات النمو فيؤثر على العملة الوطنية بشكل إيجابي.

نستعرض الجدول التالي الذي يبين الإنفاق الحكومي خلال سنوات الحرب على سورية.

الجدول(5): الإنفاق الحكومي خلال فترة الأزمة/الحرب على سورية

| الإنفاق الحكومي بالدولار | نسبة الإنفاق الاستثماري % | نسبة الإنفاق الجاري % | سعر الصرف الرسمي | الإنفاق الحكومي مليار ل. س | | | السنة |
|--------------------------|---------------------------|-----------------------|------------------|----------------------------|----------------|------------|-------|
| | | | | المجموع | إنفاق استثماري | إنفاق جاري | |
| 14.94 | 45.51 | 54.49 | 55.89 | 835 | 380 | 455 | 2011 |
| 17.06 | 28.28 | 71.72 | 77.74 | 1326 | 375 | 951 | 2012 |
| 9.72 | 19.88 | 80.12 | 142.22 | 1383 | 275 | 1108 | 2013 |
| 7.66 | 27.34 | 72.66 | 181.43 | 1390 | 380 | 1010 | 2014 |
| 4.95 | 26.38 | 73.62 | 313.99 | 1554 | 410 | 1144 | 2015 |
| 3.96 | 25.76 | 74.24 | 500.06 | 1980 | 510 | 1470 | 2016 |
| 6.07 | 25.49 | 74.51 | 438 | 2660 | 678 | 1982 | 2017 |
| 7.28 | 25.89 | 74.11 | 438 | 3187 | 825 | 2362 | 2018 |
| 8.86 | 28.36 | 69.55 | 438 | 3882 | 1100 | 2782 | 2019 |
| 9.13 | 32.5 | 67.5 | 438 | 4000 | 1300 | 2700 | 2020 |

المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى المجموعة الإحصائية (2011-2018)، وكالة سانا (2019، 2020).

نركز من خلال الجدول رقم (5) على الملاحظات الآتية:

- ✓ ارتفعت الموازنة العامة مقدره بالليرة السورية من 835 مليار ل.س عام 2011 إلى 4000 مليار ل.س عام 2020 بمعدل نمو سنوي $\{[(4000-835)/(835*9)]*100=42.11\}$.
- ✓ انخفضت الموازنة العامة مقدره بالدولار من 14.94% عام 2011 إلى 9.13% عام 2020 بمعدل سنوي $\{[(9.13-14.94)/(14.94*9)]*100=-4.32\}$.
- ✓ كانت نسبة الإنفاق الجاري أعلى من الإنفاق الاستثماري طوال سنوات الحرب على سورية.

من خلال النقاط الواردة أعلاه نستشرق ما يلي:

- ❖ فعلياً، تعتبر الموازنة العامة للدولة انكماشية في جوهرها، على غير ما تبدو عليه وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف الرسمي لليرة السورية خلال سنوات الحرب.
- ❖ يعتبر ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري عام 2020 عما كان عليه في 2019 مؤشراً إيجابياً، ولكنه مازال دون المستوى المطلوب، حيث ان التوسع في الإنفاق الاستثماري يساهم في تحفيز الاقتصاد بشكل فَعّال

ويقود إلى تحسين معدلات النمو وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على سعر صرف الليرة وزيادة قوتها الشرائية أو على الأقل تحقيق الاستقرار فيها.

خاتمة:

أدى قيام المبادلات التجارية بين الدول إلى ظهور سعر الصرف كأداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات العالمية، ونتيجة لاختلاف أسعار السلع بين هذه الدول، واختلاف مقدرة أسعار الصرف في تنفيذ المعاملات الدولية ... الخ، ظهرت أنواع عدة لسعر الصرف إلى جانب السعر الرسمي كسعر الصرف الحقيقي ... الخ. استعرض البحث سياسة سعر الصرف في سورية بدايةً بنظام الصرف الثابت المرتكز على الذهب والدولار منذ عام 1947 حتى انهيار اتفاقية بريتون وودز، وبعدها تم ربط الليرة بالدولار الأمريكي، وفي نهاية عام 2006 تم ربط الليرة السورية بسلة عملات وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR)، وكان أن تخلل هذه الفترة تبني الحكومة لنظام الصرف المتعدد، وذلك وفقاً لما يتناسب مع البرامج والأهداف الاقتصادية. امتد البحث بعد ذلك إلى دراسة سعر صرف الليرة خلال الأزمة/ الحرب على سورية وقام بتحليل مكونات العرض والطلب على القطع الأجنبي. ثم حاول البحث التعرف على مظاهر الخلل التي أدت إلى انهيار سعر صرف الليرة عن طريق دراسة الأسباب التي أدت إلى الركود التضخمي، من ثم حاول البحث اقتراح بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار في سعر صرف الليرة ورفع قوتها الشرائية.

الاستنتاجات والتوصيات:

- ✓ وجود فجوة كبيرة بين الكتلة المادية والكتلة النقدية المعروضة وبالتالي وجود فجوة تضخمية كبيرة.
- ✓ انخفاض جانب العرض للقطع الأجنبي بسبب انخفاض حصيلة الصادرات وبعض الإجراءات من قبل مصرف سورية المركزي التي أدت إلى انخفاض الاحتياطي من القطع الأجنبي.
- ✓ فعلياً، بالنظر إلى الواقع العملي نلاحظ أن المصرف المركزي اتبع سياسة نقدية توسعية، حيث أن سعر الفائدة عند حدود 10% بينما ارتفع معدل التضخم بشكل كبير بالنسبة إلى هذه النسبة، بالتالي لم يستند المصرف المركزي إلى اعتماد أداة سعر الفائدة كعلاج للسيطرة على التضخم.
- ✓ كانت نسبة الانفاق الجاري أعلى من الانفاق الاستثماري طوال سنوات الحرب على سورية.

التوصيات:

- ✓ التشجيع على إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأنها قادرة على امتصاص جزء من الطلب الفعال، وبالتالي تساهم في الحيلولة دون ارتفاع الأسعار في المدى القريب، إضافة لذلك تؤثر على قيمة العملة إيجابياً لأن قيمة العملة فعلياً ما هي إلا انعكاس لقوة الاقتصاد.
- ✓ عملياً، ثبت خلال الحرب على سورية أن الأسعار ارتفعت بمجرد انخفاض سعر الصرف، إلا أنه عند ارتفاع سعر الصرف كانت الأسعار تبقى على ما هي وهذا إنما يدل على الاحتكار في السوق وهو يمثل عدو للاقتصاد من الداخل لا يقل عن عدو الخارج بالتالي لابد من إجراءات صارمة بحق المحتكرين.
- ✓ الدمج بين السياسة النقدية التسييرية والتقييدية كما يأتي:
- رفع سعر الفائدة المدينة لدى البنوك: يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال والمدخرين وهذا يؤدي إلى زيادة الايداعات من الليرة وبالتالي تحسينها.

-خفض سعر الفائدة الدائنة لدة البنوك على القروض التشغيلية: هذا يؤدي إلى فتح قنوات جديدة للإنتاج وبالتالي تحريك الإنتاج.

✓ يعتبر ارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري عام 2020 عما كان عليه في 2019 مؤشراً إيجابياً، ولكنه مازال دون المستوى المطلوب، حيث ان التوسع في الانفاق الاستثماري يساهم في تحفيز الاقتصاد بشكل فَعَّال ويقود إلى تحسين معدلات النمو وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على سعر صرف الليرة وزيادة قوتها الشرائية أو على الأقل تحقيق الاستقرار فيها.

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ١- بلقاسم، العباس، (2003)، *سياسات أسعار الصرف*، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية.
- ٢- حامد، صلاح الدين، (1996)، *سياسة أسعار الصرف في سورية منذ عام 1981*، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- ٣- حبيب، راقى بديع، (2015). *دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية*، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق.
- ٤- الحوراني، أكرم، *انعكاسات تحريك سعر الفائدة في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي*، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
- ٥- رزق، ميرندا زغلول، (2008)، *النقود والبنوك*، ط1 2003، جامعة بنما، كلية التجارة.
- ٦- الصادق علي توفيق وآخرون (1997)، *سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية*.
- ٧- طارق، شوقي. (2009)، *أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية*. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- ٨- العروق، حنان، (2005)، *سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي*، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة.
- ٩- عناني، السعيد. (2006)، *آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها*، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- ١٠- عيسى، هيثم؛ واسماعيل، حسان؛ وخضر، قيس؛ وصالح، أحمد (2013) *الاقتصاد الدولي* "إصدار المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر التابع لجامعة الدول العربية، دمشق، سورية. وهو ترجمة للكتاب "International Economics" للمؤلف James Gerber الطبعة ٦، منشورات بيرسون.
- ١١- غدير، هيفاء غدير، (2010)، *السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري*، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
- ١٢- كنعان، علي، *النظام النقدي والمصرفي في سورية*، دار الرضا، دمشق.
- ١٣- مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تقرير أعمال مصرف سورية المركزي، 2015.
- ١٤- التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي لعام 2014.

- ١٥- التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي لعام 2015.
١٦- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام (2011، 2012، 2013،
2017، 2018، 2019)

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- MISHKIN, F.S., (2009). "Economics of Money, Banking, and Financial Markets," 9 edition. ed. Prentice Hall, P441.
2-HUBBARD, R.G., O'Brien, A.P., (2011). "Money, Banking, and the Financial System", one edition. Ed. Prentice Hall, Boston, p240.